

حلال اصحابه وعملهم يدل على ذلك واحد منها حال جعل صاحبه ماحود في الحول وهو التزوير  
لان كل واحد منهما حال الزيادة صاحبه وهو الضلع وحمله ان يحرم على الرجل حلال بنديه وانها  
ازداد وان سقطوا من الرضاع والنسب نفس العقد وانما وال اصله ليكن ان حمله النبي  
لا يجوز على الرجل الذي يتناهى وان حصل الله عليه روح امراه زيد جازته وكان زيد وبناته  
التي على الله عليهم والواحد من الحومات بالصوره حمله الاب والجد وان علاه في عوى الولد  
الولد نفس العقد سواء ارا الارض او من النسب لعوله تعالى لا يجوز ما عدا اباؤهم والنساء  
ودرسى ذكره وفي امراه محرمه على عقد النكاح على امراه محرمه والوطى من اللانيم والوطى يشبهه  
النكاح حتى لو وطى امراه بالشبهه او جاز به على كالمحرم على الوطى هو المحرمه وانبتها  
ومحرمه الموطى على الوطى وعلى ابنه ولو زنا بامرأه محرمه على الزاني ام الزاني بها ام  
وانبتها ام لا اختلف فيه قاله العلم وقد جاعه الى انه لا يجوز على الزاني ام الزاني بها ام  
ولا يجوز الزانية على الزاني وابنه وهو قول علي رضي الله عنه وابو عباس وبه قال سعيد بن  
المستدر وعروة والزهري واليه ذهب مالك والشافعي رضي الله عنهم وذهب قوم الى ان  
دروى ولا ينعى قولهم حصين وابو هريره وبه قال جابر بن زيد والحسن وهو قول اصحاب الرواي  
ولو لم ينس امراه بشبهه او قبلها فهل جعل ذلك الحول بها في اتيان المصاحبه ولذلك لو لم ينس  
امراه بشبهه فهل جعل الوطى محرمه الوطى منه فولاد اصحابها وهو قول الامام لا يثبت  
الحرمه والباقي لا يثبت مما استدلوا به بالشبهه وقوله وان مجموعها من الاحتساب لا يجوز  
للرجل ان يجمع بين الاحتساب والذناح سواء ارا الاخره منهما بالنسب والرضاع وان ارا الاخره  
م طلبها بانها حازله ذناح احتسابا ولذا لو لم يثبت احتسابه من الاحتساب ان يجمع بين الوطى قاتا  
رضي الله عنها لم يخل له بطوا الاخرى حتى محرمه الا في نفسه ولذا لا يجوز ان يجمع بين المراه وانبتها  
ولا بين المراه وخالتها احبوا ابو الحسن ليس حتى حدساره من حدساره الوطى الهام حتى حدساره  
مصعبه مالك على الزناح عن الاعوج ع اي هو من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المراه  
وعما لا بين المراه وخالتها ماله تعالى الاما قد سلف نعي للماصي فهو موهوبه على الاخر  
كانا

كانوا يفعلون من قبل الاسلام وطال عطا والسدي معهما الا ما كانا حادان من عفو عليه السلام وان  
جمع بين الامام فهو داو وحمل الوطى يوسف وبما احتسابه الله ان عفو راجعاً موله تعالى  
والخصمان نكاحاً لئلا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا ولا يذبحوا  
السابع من النساء اللاتي حرموا بالنسب طالا ابو سعد الخوري قوله ان نكاحها حرم الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولحق فتر وجمع بعض المسلمين ثم قدم انوا من غير اخرين الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فنهى الله المسلمين عن نكاحهن ثم استثنى فقال الامام انكاحها بانك نكحوا النبي  
اللاتي مسين ولحق نكاح في دار الحرب على المسلمون وطبقه بعد الاستئذان والنسب  
يرفع النكاح بينهما اي بينهما وبين زوجها طالا ابو سعد الخوري نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم حنيفة الى وطى صاحبها بنو نسبها فتر نكاح من المشركين مكره وانما نكاح من غير حنيفة  
بينهن فانزل الله هذه الآية وقطع عطا ارايه ان نكاح امه في نكاح حمله محرمه ان نكحها من  
قال ابو سعد ارا ان يجمع الحاربه الموجهه فترقه معها وبين زوجها ولو لم يجمعها  
طالفا فنزل المستدري وطبقها وقيل ارا ان يجمعها بالحيوان ويضعها ان ما في الاربعة منهن  
حرم الامام انكاحها فان لا احد علم في الجوارى وقوله صلى الله عليه وسلم انكاحها الله عليكم  
نصب على المصدر اي كبر الله عليكم قاتا وقال الضعيف على انما اراي ان المراه دار الله عليكم اي ما فرض الله  
عليكم قوله واحل لكم ما وراء ذلك من الزوجين وعن النكاح وجمع اصل الالف والنسب الى  
لعله حرم عليكم وهو الاخر ونكاحها على الله المراه ورا ذلك اي ما سوى ذلك الذي ذكر من  
الجومات ان يتبعها اي يطلبوا ما هو لكم اي يتبعوا الصداق او تنسوا وانهما اي محسنين من زوجين  
متعقبتين من مسانحين اي غير زانين ما حرم من سوغ الما وصبه وهو المي قوله ما استعقبت به  
احلوا في معناه والحسن ومجاهد ارا انما انتفعتم وتلدنكم بالمعاج والنساء بالنكاح الصحيح فانوهن  
اخره اي هو من وقال الحوزن مولا ح النكاح وهو ان ينكح امراه المملكه واذا العتق نكاح المملكه بانته  
لاطلاق ويستبوي زوجها ليس منهنه موات وان ذلك ما حرم الله الاسلام في اي عنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم احبوا اسمعيل بن عبد العاهر القاهر حدساره عفا من غير القاهر حدساره عفا  
الجودي حدساره عفا من غير سمعان حدساره عفا من غير سمعان حدساره عفا من غير سمعان حدساره عفا